كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس-تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

الصّرف بين التحويل والتصرف

تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفاقس 21-22 أكتوبر 2009

إشراف: عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس– تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

LSCA
Le Linguistique et les Systèmes Cognitifs Associés

الصّـــــرف
بيـــن التحويل والتحريف

تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفاقس 21–22 أكتوبر 2009

إشراف : عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

المحتوى

مقدمة **5**

المقدمة الخاتمة **13**

سيرة ذاتية **15**

الصيغية وموضوعها **25**
عبد الحميد دباش

الميزان الصرفي بين مصطلح المفهوم ومصطلح الوظيفة **45**
رزيق بوزغاية

جدلية الشكل والدلالة في الصيغمية العربية **69**
نواري سعودي

الأبنية المتّحدة في الأصول والمعنى وقضية أصل الاشتقاق .. **85**
محمد الصحبي البعزاوي

مبادئ التحليل الصرف – صواتي العربي القديم بين الوقائع الصوتية والسياقات الصرفية **103**
مصطفى بوعناني

أبعاد التفاعل الصرف – صواتي في الإنجازات والإدراكات اللغوية العربية: مقاربة لسانية معرفية **125**
هدى بلمكي

الجذور في العربية: دراسة مستقلة القطع **145**
مولدي اليحياوي

الوحدات الصرفية ووظائفها الدلالية في اللغة العربية **159**
صالح سليم الفاخري

الصّيغمية بين شكل البنية ودلالة الشكل **179**
الحبيب النصراوي

أثر علم الصرف في منهج ترتيب المداخل المعجميّة في القواميس العربية 205
محمد الغريبي

الكلمة ونظام الوحدات القياسية 227
مراد بن عياد

ما حظّ الفعل الماضي من البناء؟ 251
عبد الحميد عبد الواحد

"جريان الحدث" في الفعل 265
رضا الطيب الكشو

منزلة الوزن الصّرفيّ بين الوزن العروضي والوزن التصغيري 289
محمّد عبد الجبّار بوشعالة

التقابل اللغوي في تصريف الأسماء والأفعال وما يطرأ عليها من تغيّرات بين العربية والإنجليزية 305
أسماء أحمد
رشيد المومني

برنامج المحلّل الصّرفيّ الآليّ للعربيّة : الصّياغة والإشكاليّات ... 325
صالح الماجري
وبشير الورهاني

كشف وإصلاح أخطاء التّطابق في نصوص عربيّة غير مشكولة . 341
مكرم بوجلبان
شفيق علولو
لمياء هدريش بلغيث

مبادئ التحليل الصرف – صواتي العربي القديم
بين الوقائع الصوتية والسياقات الصرفية

The Principles of Old Arabic Morpho-Phonological Analysis
Between phonological Phenomena and Morphological Contexts

مصطفى بوعناني*

1-Abstract :

The main objective of this work is to contribute into guiding the old Arabic understanding to the source of the different Arabic morpho-phonological phenomena, and their various contexts as well as evaluating the methods of their description and analysis. This will be done through deducing the constraints and rules upon which the old Arabic morpho-phonological analysis has based its theoretical and procedural foundations. In this sense, we will need to examine the conceptual system as well as the methodological tools on which were established, in general, the principles of Arabic language grammar and the treatment of its morpho-phonological phenomena in particular.

We will attempt to prove that the principles of old Arabic morpho-phonological analysis are founded on the rules upon which the old Arab scientists built the basics of Arabic language study in general. Consequently, all the morpho-phonological researches of Arabic language are based on the constraints, which organize all the phenomena of language as well as the interaction between its unities.

---

*) كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز .جامعة فاس. المغرب **Bouanani.mus@Gmail.com**

We will try to confirm our theoretical points of view (in every situation) through presenting empirical arguments that are capable to simplify the rules and constraints and to help us grasp the conditions of each phenomenon in every situation.

2- الأبحاث الصوتية العربية : بعض المقتضيات النظرية والمعرفية

شكل الاهتمام بتدوين اللغة العربية تحولاً جذرياً في مسار الانتقال من اكتسابها بالفطرة إلى اكتسابها بالتعلم، وفق منظومات علمية جديدة، استُبْدِلتْ بموجبها مبادئ الطبع والسليقة، بمبادئ القواعد المضبوطة الصارمة[1] التي تصبح أولى شروطها، تحقيق صياغات قانونية (تقنينية) لضبط خصوصيات اللغة في كل مستوياتها.

ولم تكن عملية التدوين هذه، مجرد جمع وتسجيل فقط، بل مثلت استنفاذاً مقصوداً ومُبَرْمَجاً لكل إمكانيات البحث المتنوع والغني في شتى مجالات اللغة، بهدف الحفاظ عليها من الانحلال والانحراف اللذين بدءا يعتريانها بفعل اللحن، وكذا تنويع مجالات اشتغالها خدمة للنص القرآني المقدس.

وطوال فترات التطور العلمي العربي: فقهاً، وتشريعاً، وعلم لغة... تبنى العلماء العرب موقفين متباينة بإزاء التعامل مع العلوم الوافدة من ثقافة الغير[2]. فتميز القرنان الهجريان الأولان بخضوع العلماء العرب لمرجعية النظام المعرفي الإسلامي في أدق تفاصيله، فانحصرت جهودهم في تحصين الأنظمة الفكرية للعلوم العربية الإسلامية المختلفة، وثوابتها الأساسية بعيداً عن أي تأثير أجنبي. في حين، مثلت بداية القرن الثالث الهجري انفتاحاً واسعاً على علوم الحضارات المتنوعة في أكبر عملية مثاقفة كان من نتائجها المباشرة والطبيعية: الاستفادة العميقة من الوسائل المفاهيمية والمنهجية التقنية التي يوفرها علم المنطق والفلسفة، استجابة للرغبة في تدعيم فاعلية التطور العلمي والانخراط في مشروعية تجدده.

فما هو نصيب الدراسات الصوتية من اهتمام الباحثين القدماء باللغة العربية وعلومها؟ وكيف تحددت ثوابت الانشغال بوقائع وقضايا هذا العلم داخل منظومة النحو بشكل عام؟

إن أية محاولة لاستكشاف الدرس الصوتي العربي وتنظيمه اعتماداً على العلم الواحد في استقلال تام عن العلوم الأخرى، ستعتبر قصوراً في

---

1) راجع: عابد الجابري (1984): **تكـــوين العقل العربي**. ص: 80.
2) أي العلوم غير العربية يونانية كانت أو سريانية، أو هندية...

منهج التعامل مع غنى المصادر العلمية العربية الإسلامية، وضرباً من العجز عن تتبع المباحث والقضايا العلمية التي تقاسمت الاهتمام بها اتجاهات فكرية ومذهبية متنوعة.

ليس مُتَيَسَّراً الحديث عن إطار نظري موحد لكل المباحث والدراسات الصوتية العربية القديمة، لأنه من غير السهل –بدءاً– تجميع كل القضايا والمباحث الصوتية المتناثرة في كتب ومصنفات العلوم العربية المختلفة، داخل درس صوتي متكامل. ولأنه من غير المُيَسَّر أيضاً توحيد المرتكزات النظرية لعلم ظلت مضامينه موزعة بين علوم مختلفة، ذات مرتكزات منهجية مختلفة، وأنظمة معرفية متمايزة أيضاً.

1.2– الأنظمة المعرفية للعلوم العربية الإسلامية: مرجعيات التفكير وأنماط المعرفة

إذا كانت الأبحاث الصوتية العربية القديمة غير موحّدة داخل إطار نظري محدد: مكتمل وقار، فقد تحددت مناهجها وإجرائية بحثها وفق الأنظمة المعرفية للعلوم المختلفة التي احتوتها نحواً، وفلسفة، وعلم لغة، وعلم قراءة، وعلم كلام...

1.1.2– النظام المعرفي الفقهي والكلامي الإسلامي

لا أحد يجادل في أن أسس إجرائية التقنين اللغوي، التي اعتمدها النحاة، قد تميّزت بخصوصية الارتباط بمنطلقات دينية تنسجم مع مبادئ الإسلام، وروح الفقه والتشريع الإسلامي.

لقد كانت خطوات ضبط منهجية التقعيد للنحو وعلم القراءات، وتقنين خطوات البحث فيهما محمولة على خطوات التنظير الأخرى التي أسس عليها "**الشافعي**" علم أصول الفقه "الذي اتخذ صبغة علم عقلي منهجي كان بالنسبة للشريعة كالمنطق بالنسبة للفلسفة".[1] اعتبارات كهذه تدفعنا إلى التساؤل، داخل مشروعية ترتيب أنماط المعرفة داخل "الزمن الثقافي العربي"، عن أيّهم أسبق في إنشاء ثوابت التقنين المنهجيّ للعلوم العربية (النحو، وعلم اللغة، وعلم القراءات...)، أو "التشريع" للعقل في الثقافة العربية الإسلامية –بتعبير عابد الجابري– هل النحاة أم الفقهاء؟

تتأكّد، وفق مقتضيات تاريخيّة أولية، أسبقية النحاة الزمنية في ممارسة التقنين المنهجي لقضايا اللغة العربية وظواهرها المختلفة، سواء ربطنا نشأة النحو العربي بأبي أسود الدؤلي، أو بعبد الله بن إسحاق

---

1) عابد الجابري (1984): **تكـــوين العقل العربي**. ص: 118.

الحضرمي... لكن المقتضيات الموضوعية الأخرى تجعل هذه الأسبقية مرتبطة بالاستفادة الكبيرة التي حققها النحاة من الفقهاء والمتكلمين، خصوصاً إذا علمنا أن أقطاب النحاة الأوائل كانوا من المتكلمين والمعتزلة أيضاً. أما إذا تركنا "مسألة **الأسبقية** جانباً، فإننا سنلاحظ في الحين أن النحاة قد ظلّوا يقتبسون من المتكلمين ومن علماء أصول الفقه جهازهم المفاهيمي وأدواتهم المنهجية، وذلك منذ أن بدأوا في تنظير خطابهم إلى أن بلغوا بفلسفة النحو أوجها"[1].

لقد تحققت استفادة النحاة الكبيرة من المتكلمين والفقهاء في حدود متكاملة، حيث اعتمد في تحديد أصول النحو على أصول الفقه اعتماداً كلياً، سواء فيما يتعلق بالتأسيس والهيكلة، أو المصطلحات والتقسيمات. كما اقتبس النحو العديد من المفاهيم، والمسائل، والقضايا الكلامية، واستنسخ – في أقصى حدود الممكن– أنماط تعليل الأحكام التي اعتمدها المتكلّمون.

ويمكن التمييز بين طرق التأثير التي مارسها علم أصول الفقه وعلم الكلام على النحو وفق محورين اثنين:

أ– تنزيل المبادئ والأصول الفقهية على مناهج التقنين اللغويّ.

ب– تنزيل الأحكام الفرعيّة الكلامية على قضايا التحليل اللغوي.

وهذا ما يمكن التعبير عنه "بواقعة التداخل والتكامل بين النحو والفقه وعلم الكلام على مستوى المنهج"[2]، وعلى مستوى التشريع للعقل العربي أيضاً. واقعة تكرّسها مرجعيات التفكير الموحدة لكل هذه العلوم والمتمثلة في القرآن والسنة.

2.1.2– النظام المعرفي المنطقي والفلسفي اليوناني

تبددت سلطة النظام المعرفي الفقهي والكلامي الإسلامي، بعض الشيء، في مجالات التفكير والتقنين اللغوي العربي، لصالح النظام المعرفي المنطقي والفلسفي اليوناني على إثر انفتاح العلماء العرب على ثقافات وحضارات جديدة : هنديّة، وسريانية، ويونانية... وكان ذلك لظروف كثيرة أبرزها اتساع الفتح العربي الإسلامي، والاطلاع على الثروة العلمية في العراق والشام، وتنشيط عملية الترجمة من اليونانية إلى العربية (مباشرة أو عن طريق السريانيّة)، فكان أن تأثر العلماء العرب

---

1) عابد الجابري (1984): **تكـــوين العقل العربي**. ص: 125.

2) عابد الجابري (1984): **تكـــوين العقل العربي**. ص: 127.

بهذا المناخ الثقافي العام الذي عاشوا فيه، فانعكس هذا التأثير على بعض عناصر تفكيرهم في طرق دراسة اللغة، وآليات البحث في قضاياها النحويّة، والصرفية، والصوتية...

لقد اتبع العلماء العرب أنماط التفكير الأريسطوطاليسي والفلسفي في المزج بين الدراسات اللغويّة والدراسات المنطقية، والرياضية، والفلسفية.. فجاءت المباحث اللغوية عندهم مختلطة بالكثير من المباحث الطبيعية، والرياضية، والموسيقية، والتشريحيّة... وتعدّدت طرق البحث وإجرائياته بما لم يكن بإمكانه خلق منهج قار ومتكامل.

أما آثار المنطق في منهج التقنين والتقعيد اللغوي، فقد تحددت في محورين أساسيين:

أ- اعتماد المقولات المنطقيّة العشر في التفكير اللغوي العربي.

ب- اعتماد الأقيسة والتعليلات في دراسة المسائل والقضايا اللغوية: تركيبية كانت أم صرفية، أم صوتيّة.. وعليه، فقد ركّز مشروع مَنْطَقَةِ التفكير اللغوي العربي، وفق ثوابت النظام المعرفي المنطقي والفلسفي اليوناني، على إعادة ترتيب العلاقة التي أقامها نحاة ما قبل القرن الثاني الهجري بين اللفظ والمعنى داخل ثنائية الظاهر والباطن أولاً، ثم المادة والصورة ثانياً، بحيث تصبح الأسبقيّة للمعنى على اللفظ وليس العكس.

لقد كانت مقتضيات تكريس هذا النظام المعرفيّ في أوساط العلماء العرب، رهينة بالدور الهام الذي قام به الفلاسفة المسلمون عموماً (الفارابي، إخوان الصفاء وخلان الوفاء، وابن سينا...) في ترسيخ معارف جديدة تتأسّس على قيمة البرهنة والتعليل لكل اختبار، وفي كلّ دراسة.

2.2- مضمون الدراسات الصوتية داخل العلوم العربية

تحدّدت مضامين الدراسات الصوتية، داخل العلوم العربية، وفق انشغالين علميين متمايزين ومتكاملين بالضرورة. يتأسّس الأول على ضبط ماهيات الصوت مطلقاً: طبيعيّاً كان أو موسيقياً أو لغوياً؛ وتحديد أنواعه وخصوصياته الفيزيائية، وأشكال تحققه في الطبيعة أو من الآلات الموسيقية، أو من الجهاز النطقي الإنساني. في حين، يرتكز الثاني على توظيف هذه المعاني الصوتية في تحديد أنواع الأنغام والألحان الكائنة بالآلات الموسيقية، وبآلات التصويت الإنساني (الجهاز المصوّت)، وفي تقنين أنماط تأليف أبنية الألفاظ وتجاورها، وشرح الظواهر الصوتية

المعقدة الناتجة عن ذلك، وتحديد رتب الفصاحة العربية في التأليف والتحقيق للأصوات على سبيل التقريب، والمزج، والانتقال من صوت إلى صوت يلائمه أو يُنَافِرُهُ قرباً أو بعداً.

فتلك مباحث ترتبط بالأصوات : كيف تحدث، وَمِمَّ تحدث، وإلى أي شيء تنتهي ارتكازاً على التمييز بين الصور النطقية الواصفة لعمليات تحقيق الأصوات اللغوية من مخارج مختلفة، وبكيفيات متمايزة، والكشف عن مراحل الانتقال من نطق صوت إلى صوت آخر يليه. وتهدف إلى البحث في التوافقات والضروريات الفزيولوجية العضوية، والفيزيائية الأكوستية لتمفصلات الأصوات من أجل ضبط التشابهات والتباينات الصوتية التي يُقِرُّهَا النظام الفونولوجي العربي، ودراسة سلوكاتها في مواقعها تجاوراً بأصوات أخرى؛ وكذا أشكال تأثيرها فيها أو تأثّرها بها، مع وضع مجموع القواعد المنظمة لهذه السلوكات ولمسارات تحليلها[1].

وهكذا، كانت مضامين الدرس الصوتي العربي موجّهة لتحقيق أغراض معينة تمايزت من اهتمام علمي إلى آخر. فأهداف الدراسات الصوتية داخل **علم النحو** كانت محكومة بشروط تثبيت أبنية الألفاظ وإحكام تأليفاتها لتمييز الدخيل عن الأصيل في اللغة العربية، وتقنين المعايير المنظمة لرتب الفصاحة. كما أن أهدافها في **علم القراءات** كانت قائمة على أساس تحقيق مقتضيات النطق السليم بأصوات القرآن الكريم مراعاة لقدسيته. أما أهدافها في الفلسفة، فقد ارتكزت على بيان فصول وأعراض تحقق الأصوات مطلقاً لبيان أصناف الألحان التي تلتئم عن أنغام الآلات الموسيقية، وأنواع الألحان التي تأتلف عن الأنغام الكائنة بالتصويت الإنساني على سبيل التشابه، والتساوي، والمزج، والتآلف...

3.2- أسس إجرائية البحث الصرف- صوتي عند العلماء العرب

قدمت الدراسات الصرف-صوتية العربية - بالرغم من نشأتها في أحضان علوم عربية مختلفة تعددت منطلقاتها الفكرية، وتباينت مناهجها وإجرائياتها- أساليب خاصة في وصف النسق الصوتي للغة العربية، وتحليل الظواهر الفونولوجية المتعدّدة فيها (على اختلاف سياقاتها الصرفية) اعتماداً على أسس إجرائية تقتضيها مجموع المبادئ والقوانين المنظّمة لنوع العلم المؤطر لهذا النوع من الدراسات.

ففي علمي : النحو والقراءات تأسست إجرائية البحث الصوتي، داخل مشروع التمييز بين النظام الصوتي العربي العام (معرفة أصوات

---

1) راجع: تـمام حـسان (1979): **مناهج البحث في اللغة**. ص: 139.

الكلام العربي)، والنظام الصوتي للأداء الخاص بالقرآن الكريم (معرفة طرق التحقيق السليم لأصوات القرآن الكريم) على المبادئ والمناهج التي تأسست عليها قواعد النحو وأصوله العامة من مثل:

- الأصل والفرع
- القوة والضعف
- الثقل والخفة
- عدم مناقضة الحكم للغرض
- الوصل والفصل
- التقارب والتباعد
- التناسب
- السهولة في اللفظ والخفة في النطق
- ... إلخ

وفق إواليات إجرائية تربط المبادئ والأوليات بالجزئيات والتفريعات في كل مستويات الدرس اللساني من الحرف إلى الكلمة، حتى حدود الجملة؛ حيث تؤدي محاولة جرد أصول الصور اللغوية المختلفة نتيجة التغيير والتأثير، إلى وضع القواعد الأصلية والقواعد الفرعية في النحو، ووضع الألفاظ الأصلية والألفاظ الفرعية في مجال البحث الصرف– صواتي.

لم يكن مشروع **تَنْمِيطِ** النسق الصوتي العربي[1] الذي تبناه علماء القراءات، والمرتكز على عمليات تحديد **النمط المثالي** (الصورة المثالية) لكلّ صوت من الأصوات اللغوية، إلاّ صورة مصغّرة لمشروع البحث عن **اللغة النموذجية** الذي أسّس عليه النحاة أبحاثهم في كل مستويات الدرس اللساني: أصواتاً، وصرفاً، وتركيباً، ودلالة...

أما إجرائيات البحث الصوتي داخل النماذج الفلسفيّة الإسلامية المتعدّدة، فقد تأثرت ببعض أساليب، وإواليات، ومفاهيم المنطق والفلسفة

---

1) تقتضي عملية التنميط هذه، وجود المثال والنمط الواحد من الصوت اللغوي الذي يعتمده الناطق أصلا يقيس عليه، ويُفَرِّعُ عنه، وينزع بع منزع التخفيف والتسهيل فيتحقق النطق السليم، والأداء الجيد لأصوات القرآن الكريم ابتعاداً عن مظاهر الخلل والاضطراب الصوتي من مثل: التصحيف، والمخالطة، واللحن، والحذف مع ذهاب الحرف، والقلب، والتحوير... الذي تترتب عنه التباسات دلالية تؤدي إلى خلط معاني الخطاب القرآني فتحرف مضامينه. للمزيد من التفصيل، راجع:ربيع محمود (1980): " **الأصوات العربية والقرآن الكريم: منهج دراستها وتعليمها عند مكي بن أبي طالب القيسي**". ص ص: 227–280.

اليونانيين، الشيء الذي مكّن العلماء العرب من رسم حدود جديدة لعلاقات التآلف الحاصل بين دراسة الأصوات اللغوية ودراسة الأصوات على الإطلاق، مع ما يمكن لذلك أن يساهم في إعادة النظر في الوسائل الوصفيّة والتصنيفية والتحليلية للأصوات عموماً، اعتماداً على منطلقات منهجيّة جديدة من مثل:

-تدقيق البحث وتعميم نتائجه.

-استيعاب الجزئيات.

-خلق الأصناف والمقولات.

-تعيين الحدود والأجناس.

-تفريع الأحكام وتعليلها والبرهنة على مقتضياتها.

-... إلخ

ولَئِنْ لم تستطع الأبحاث الصوتيّة العربية القديمة -بفعل ما اعتمدته من صياغات منهجية متنوعة، متمايزة أحياناً ومتكاملة أحياناً أخرى، اعتباراً للخلفيات المعرفيّة التي تأسست عليها العلوم العربية التي احتوتها- أن تؤسس لنفسها إطاراً نظرياً مكتملاً وموحّداً تتحدد وفقه أشكال بحث فونيكتي دقيق، وأنماط تحليل فونولوجي متناسق؛ حيث ظلت إجراءات الوصف والتصنيف والتقعيد هي الطاغية، في كل درس صوتي، وذلك على حساب التعميمات الصورية المبسطة، والتبريرات الفونولوجية المقنعة، والتمثيلات الشارحة أيضاً؛ فإنها استطاعت -مع ذلك- تفعيل استراتيجيات تحليلية يمكن استخلاصها من الخطوات الإجرائية المقررة في بسطها لوقائع الظواهر الصوتية التي باشرت النظر في تفاصيلها المتعدّدة، استناداً إلى طرق في الحكم والتعليل ثبتت بعض فعالياتها الإجرائيّة في الدرس اللساني الحديث، وتأكّد قصور بعضها الآخر فيه.

ولسنا نسعى من هذا العمل إجراء مفاضلة بين القديم والحديث، من الدراسات الصوتيّة العربية، بقدر ما يهمنا استخلاص إجرائية التحليل الصوتي في الدرس اللغوي العربي القديم، وبيان خصوصياتها على نحو من التبسيط، معززاً بما يكفي من الحجج الإمبريقية للقول بفعاليتها[1] في فهم وقائع ظواهرة صوتية عديدة، تشكّلت مضامينها وإجرائياتها وفق سياقات صرفية متنوعة داخل النظام اللغوي العربيّ.

---

1) فعالية محدودة في أحيان عديدة، ونجاعة مقررة في بعض الحالات، تقدم فيها أسس معالجة عميقة تتعدى أحوال الوصف التي كانت الدراسات الصوتية العربية القديمة قد تميزت بها.

3- التوافق المنهجي والإجرائي في البحث الصوتي العربي بعض الوقائع الإمبريقية

تقر الأبحاث اللسانية أن وسم نموذج نظريّ لساني بالفعالية لا يتحقق إلا بتوفر مرتكزين متضايفين: أحدهما منهجي والآخر إجرائي. ومتى كان التوافق بين المرتكزين مقرّراً في كل خطوات الوصف، والفهم، والتحليل للوقائع الصوتية المختلفة؛ كانت شروط النجاعة – المطلوبة في كل نموذج نظري– متوفّرة؛ وبها تتحدد الأبعاد الإمبريقية المُقَوِّمَة لهذه الفعاليّة.

إن ورود الأصوات اللغوية المتقاربة، أو المتماثلة، أو المتنافرة (المتباعدة المخارج و/أو المتباينة الصفات) متجاورة في متواليات لسانية معينة (سياقات صرفية أو غيرها) يؤدي إلى إحداث ثقل نطقي في إنجازها، الشيء الذي يبرر تحقيق قصد التخفيف المستفاد بإجراء صوتي ما انطلاقاً من مسارات تفسّر طبيعة الإجراء ومستلزماته القيدية والسياقية المتنوعة[1] : إخفاء كان، أو حذفاً، أو تغييراً بإبدال أو زيادة... وذلك لأن " أصوات الحروف إنما تنزّل منزلة النبرات الموسيقية المرسلة في جملتها كيف اتفقت، فلا بد لها مع ذلك من نوع من التركيب، وجهة من التأليف، حتى يمازج بعضها بعضاً، ويتألف منها شيء مع شيء فتتداخل خواصها، وتجتمع صفاتها، ويكون منها اللحن الموسيقي، ولا يكون إلا من الترتيب الصوتي الذي يثير بعضه بعضاً على نسب معلومة، ترجع إلى درجات الصوت ومخارجه وأبعاده."[2]

ويمكن إجمال الظواهر الصوتية العربية المختلفة في المسارات التالية :

- التقريب.
- الاقتران.
- المماثلة.
- الإبدال[3] (التعويض).

---

1) وذلك لأن اللسان العربي ينزع نحو التخفف من الثقل، ومما يتعذر النطق به أو يمتنع بسبب ذلك، وأوجه ذلك متنوعة، منها حذف الضمة من ياء المنقوص أو المعتل، والحركة من آخر المقصور، والتخلص بالكسر من التقاء الساكنين، وإخفاء الحرف الساكن في بعض المواطن في مثل: (منك) و(عنك)، و(شنباء)، واستبدال الحرف المشدد بالحرفين المتجانسين (والمتماثلين) في مثل: (عدَّ) و(مدَّ)، والنزوع نحو إمالة الألف في مثل: (سيال) و(سربال)...

2) أبو بكر البقلاني(1954): **إعجـــاز القـــرآن**. ط : 5، ص ص: 213-214. (تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر)

3) نقصد بـــ"الإبدال" هنا، "الإبدال الصوتي" الذي يرتبط بتغيير صوت ما لغير معنى، وهو الاقتضاء الذي تفرضه شروط المناسبة في اقتران الأصوات اللغوية وتجاورها، مراعاة لمبدإ الخفة والسهولة الذي يتأسس عليه وضع أبنية الألفاظ وتأليفها؛ وقريب منه "الإبدال التصريفي" الذي غالبا ما يكون مسببا عن "الإبدال الصوتي"، إذ يرتبط بوقائع التغيير الطارئ على الصيغ والأوزان الصرفية بمقتضى تعديلات صوتية يفرضها "الإبدال الصوتي"؛ وغيرهما: "الإبدال اللغوي" الذي يؤدي إبدال أصوات

- القلب.
- المخالفة (التناظر).
- الإدغام.
- الإقحام.
- الإشمام والاختلاس.
- القطع والوصل.
- الوقف والابتداء.
- المد والقصر.
- إلخ...

واعتباراً لكل ذلك، لا يكون من الممكن حدوث أي إجراء صوتيّ في بنية ما (متوالية لسانية ما) إذا لم تتوفّر له كل الشروط السياقية اللازمة إجبارياً أو اختيارياً. معنى ذلك، أنه لا يمكن اعتبار أي تعديل في العناصر الصوتية لبنية معينة، مجرّد إجراء مجاني؛ إنه رهين في نوعه وكيفيّة حدوثه بما تم تسطيره من قوانين ومبادئ تصنفه ضمن عمليّة صوتية بعينها داخل سياق بعينه، ووفق مسار بعينه.

غير أن بعض الظواهر الصوتية العربية لم تملك في هذه الدراسات الصوتية القديمة، إلا وضعاً وصفياً لما يحصل بشأن تحول صوت ما إلى صوت آخر من قبيل تحوّل:

- حركة إلى حركة أخرى[1].
- حرف إلى حرف آخر.

أو تقريب صوت لغوي ما إلى صوت لغوي آخر يسبقه أو يليه من نوع تقريب :

- حركة من حرف.
- حرف من حركة.

ولما يحصل أيضاً بشأن :

- إضافة صوت إلى صوت.
- قطع بعض الصوت.
- حذفه كلياً...

الكلمات بموجبه إلى إبدال لغوي فيها، فإبدال "الفاء" "ثاء" من كلمة: "الفوم"، يؤدي إلى خلق معنى لغوي جديد لكلمة جديدة هي: "الثوم".

1) وقد استعملنا هنا المصطلحات العربية القديمة للدلالة على مختلف أنواع الأصوات اللغوية: الحرف (بدل الصامت)، والحركة (بدل المصوت).

بموجب مسار معين من المسارات المثبتة أعلاه. وقد جرى النظر في كل الظواهر الصوتيّة العربية القديمة وفق مسطرة إجرائية موحدة، تتأسس على أركان خمسة :

1- **سياق واقتضاء** : أي أن تتحقق شروط معينة (موقعية بالخصوص) بالنسبة للعناصر الصوتية موضوع الظاهرة.

2- **علـــة** : أي سبب يوجه مقتضى تحقيق الظاهرة الصوتية.

3- **غـــاية** : أي هدف من تحقيق الظاهرة الصوتية، وهو في الغالب تسهيل وتخفيف مبني على حكم تعتمده كل لغات العالم في بناء نظامها اللساني[1].

4- **إجراء** : أي خطوات تفعيل القواعد الصوتية، والقواعد الصوتية-الصرفية وتطبيقها وفق ترتيب دون غيره.

5- **موانع** : أي قيود وأحوال تحول دون تطبيق هذه القواعد.

فكيف يمكن استخلاص المبادئ العامة التي بنى عليها العلماء العرب القدماء أسباب النظر في الوقائع الصوتية العربية والحكم عليها؟ وهل هناك - بالفعل- توافق بين هذه المبادئ وأبعاد التفعيل الإجرائي لمقتضياتها؟

للإجابة عن هذين التساؤلين، سنحاول التركيز على ثوابت الوصف والتحليل التي تبنّاها العلماء العرب القدماء في تناولهم لبعض الظاهر الصوتية العربية، مركّزين على أنماط الأجرأة المعتمدة في كل ظاهرة، ارتباطاً بأحكام لغوية عامة مرهونة بقوانين صوتية خاصة.

وهي أحكام تأسّست عليها دعائم التنظير لمختلف العلوم العربية الإسلامية، والنحو أولها، وباعتماده خلق العلماء العرب القدماء: نحاة، وقراء، وعلماء لغة ... تفاصيل الانسجام بين شروط التقعيد التي ضبطوا بها كيانات اللغة المختلفة ووقائعها (من الأصوات إلى الملفوظات)، وأبعاد فهم الظواهر المختلفة وتفسيرها بحسب تعدّد السياقات التي ترد فيها، وتنوّع مقتضيات التأليف التي تحدّدت بها خصوصيات العربية في البناء والإنتاج اللغويين.

1- الحكم الأول: الأصل والفرع

وهو حكم لا يكاد باب في علم من علوم العربية لا يعتمده، لأن عمل الواضع المنظّر، في هذا المجال، إنما كان منصباً على ضبط لغة

---

1) وهو الحكم المتداول في الدراسات اللسانية الحديثة باسم: "نظرية أقل جهد عضلي" La théorie du moindre effort، وهو عند العرب معروف بـــحكم "الخفة في النطق والسهولة في اللفظ"، ويذكره ابن سينا بـــ: "التحرك نحو الأسهل".

نموذجية يستخلص قوانينها من مكوناتها، ووقائعها، وأحوال انبنائها اعتماداً على ما يستنبطه، بفضل ملكته العقلية، من مبادئ وأحكام يتخذها أصولاً أولية توجهه، وتحدد له على أي نحو ينتظم اللسان، ووفق أيّ منوال يجب أن تتشكل به صناعته.

يستفاد من كل ما تقدم أن عمل الواضع، المتخصص في صناعة اللسان، ينحصر في جرد كل الأصول من اللغة: عناصر، ومكوّنات، ووقائع، ومبادئ... وتمييزها عن الفروع المنشقة عنها أو المتفرعة منها، حتى تنتظم له سبل وضع قوانين اللغة على نهج التساند المعلّل، والانتقال بين الأصول أو منها إلى الفروع وفق قوانين مضبوطة، يدعمها الإجراء تناسباً أو تقويماً. ولذلك، ثابر علماء العربية على إحداث الفصل بين الأصل والفرع في كل مستوى لساني؛ فربطوا الأصل بمبدإ تحققه، وربطوا الفرع -المتولد عنه- بأحوال تغيير الأصل أو تحويله بعلة محددة، ومسوّغ يستصيغه مقتضى التعليل. وهكذا، ميزوا في المستوى الصوتي بين الحروف الأصول والحروف الفروع (الفروع نوعان: مستحسنة ومستقبحة)، على غرار ما فعلوه في المستوى الصرفي والتركيبي - مثلاً - حين ميزوا بين الصيغة الأصلية والصيغة المشتقة في الصرف، والترتيب الأصلي والترتيب الفرعي في بناء الجمل العربية؛ وأوجدوا لأحوال الانتقال من الأصل إلى الفرع (واستحسانه أيضاً) أحكاماً تبرره، ومقتضيات تضبطه وتنظمه على نحو ما سنبينه أسفله.

2- الحكم الثاني: القوة والضعف

وهو حكم يتعلق (حسب ما يستفاد من تصوّر العلماء العرب القدماء) بأبعاد مختلفة تخصّ الأصوات اللغوية في حالات متعددة، حيث يكون الصوت اللغوي في **الحالة الأولى** منعزلاً عن السياق، فيكون حكما القوة والضعف - اعتباراً لذلك - مرتبطين بالكمية الصوتية (من وجهة نظر فونيتيقية) التي يتميز بها صوت لغوي عن آخر. فالقوي من الحروف، وفق هذا الاعتبار، ما كان فيه زيادة صوت، أي: ما كان تحققه في الجهاز المصوت يقتضي جهداً عضلياً إضافياً. من ذلك الاستطالة التي في حرف "الضاد"، والتفشي الذي في "الشين"، والقلقلة التي في "القاف"، والغنّة التي في "الميم" و"النون"... والضعيف من الحروف، وفق نفس الاعتبار، ما كان تحققه في الجهاز المصوتي محصّلاً بجهد عضلي أقل من ذلك المعتمد في الحروف القوية؛ من ذلك الحروف المهموسة، والرخوة، والمنحرفة... فتلك حروف ضَعُفَ الاعتماد عليها في موضعها عند النطق بها[1].

---

1) راجع: مكي القيسي (1973): **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**. ص: 118 وما بعدها.

وأما **الحالة الثانية** فهي تلك التي ترتبط بدقائق التأليف بين الأصوات اللغوية داخل الألفاظ العربية الأصيلة[1]، إذ يتمّ تقديم الأقوى على الأضعف وفق اعتبارين اثنين:

(1) – رتبة الأقوى أسبق من رتبة الأضعف

– الصدر (في أية بنية لغوية: مقطعاً كانت أو كلمة، أو جملة...) يكون للقوي من العناصر اللغوية (أصواتاً كانت أو كلمات)، والنهاية للضعيف منها.

وهذا ما يفسّر به العلماء العرب وجود كلمات في المعجم العربي وقد جرى تأليفها على حكم الانتقال من الثقل إلى الخفة وفق تدرّج دقيق، كما يفسرون به إجراء تمييز الدخيل عن الأصيل من الألفاظ، ويقول الجرجاني في هذا الأمر: " (...) وكذلك متى تقارب الحرفان لم يُجْمَع بينهما إلا بتقديم الأقوى منهما".[2]

وأما **الحالة الثالثة** فهي تلك التي ترتبط ببعد وظيفي (فونولوجي)، تكون فيه الأصوات اللغوية في حكم التجاور والتفاعل داخل متواليات لسانية متعددة، فتكون مؤثّرة أو متأثرة بحسب أحوالها من القوة والضعف[3]. لقد اعتمد العلماء العرب القدماء في دراساتهم الصوتية على هذين الحكمين للحسم في طبيعة العنصر الصوتي الذي يكون موضوع التأثير (بالقلب، أو بالإخفاء، أو بالحذف...) في السياقات المختلفة للظواهر الصوتية المتعددة. من ذلك مثلاً ما يحصل في باب الوقف، والتضعيف، والإدغام (في كلمة أو كلمتين)، والقلب والإخفاء...

ففي معالجتهم لظاهرة الوقف، بَرَّرُوا حذف العنصر الصوتي (الحركة) الأخير من الكلمة بكونه جاء في الموقع الختامي، على غرار إجازتهم إمكانية حذف بعض العناصر اللغوية التي ترد في المواقع الختامية من المتواليات اللغوية، دون تلك التي ترد في المواقع الاستهلالية منها كما هو الحال في الترخيم، وكذا إمكانية حذف الفضلة من الجمل...

أما الظواهر التي تنتج في سياق موقعي ترد فيه العناصر الصوتية متجاورة، فقد أكدوا على أن العنصر الصوتي الذي يتعرض للتأثير (بالقلب أو الإبدال أو الحذف) هو العنصر الأوّل وليس الثاني من كل

---

1) وغيرها الألفاظ الدخيلة التي تكون غير عربية في أصلها.

2) الجرجاني، عبد القاهر (1389هـ): **دلائل الإعجاز**. ص ص: 328–329.

3) للمزيد من التفاصيل، راجع: بوعناني، مصطفى (2004ب) "التسنين الفونولوجي والمسارات المعرفية للانجاز اللغوي العربي". **مجلة الطفولة العربية**. مجلد5 ع19. صص 45–46.

سياق. وتفسير ذلك مرتبط بموقع هذا العنصر في الوحدة اللغوية التي تشكل سياق الظاهرة عموماً: كلمة كانت أو مقطعاً. ففي حالة الإدغام في كل من:

- منْ يَعْمَل
- مدَّ

تتعرض النون (من الكلمة الأولى) في المثال الأول للقلب (حتى تصبح من جنس الياء التي بعدها في "يَعْمَل")، كإجراء ممهّد لعملية صوتية ثانية يتم بموجبها إفناء[1] الياء، المقلوبة عن النون، في الياء بعدها وفق المسار التالي:

(2)

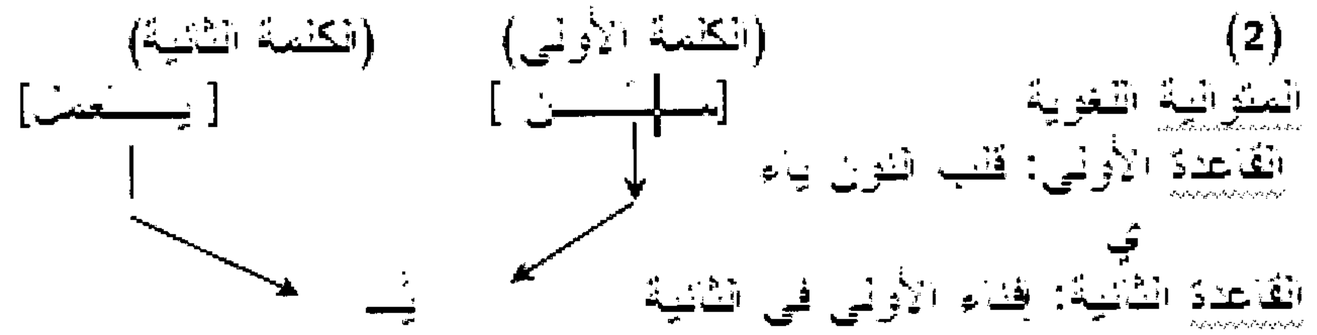

وفي المثال الثاني (مَـــدْ)، تتعرض الدال الأولى للإفناء في الثانية على النحو التالي:

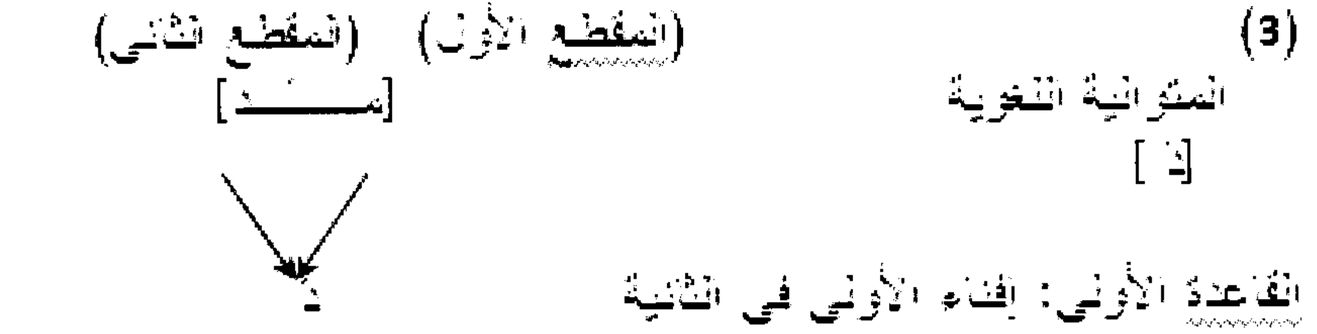

وفي حالة القلب والإخفاء في:

- أنبئهم
- من بعد

---

1) يقول العلماء العرب بالإفناء أو الإدخال، أي: إفناء الأول في الثاني أو إدخال الأول في الثاني دائماً وليس العكس.

تقلب النون في المثالين معاً ميماً خالصة وفق إجراء تمهيديّ لعملية صوتية ثانية يتمّ بموجبها إخفاء الميم، المقلوبة عن النون، عند الباء بعدها وفق المسار التالي :

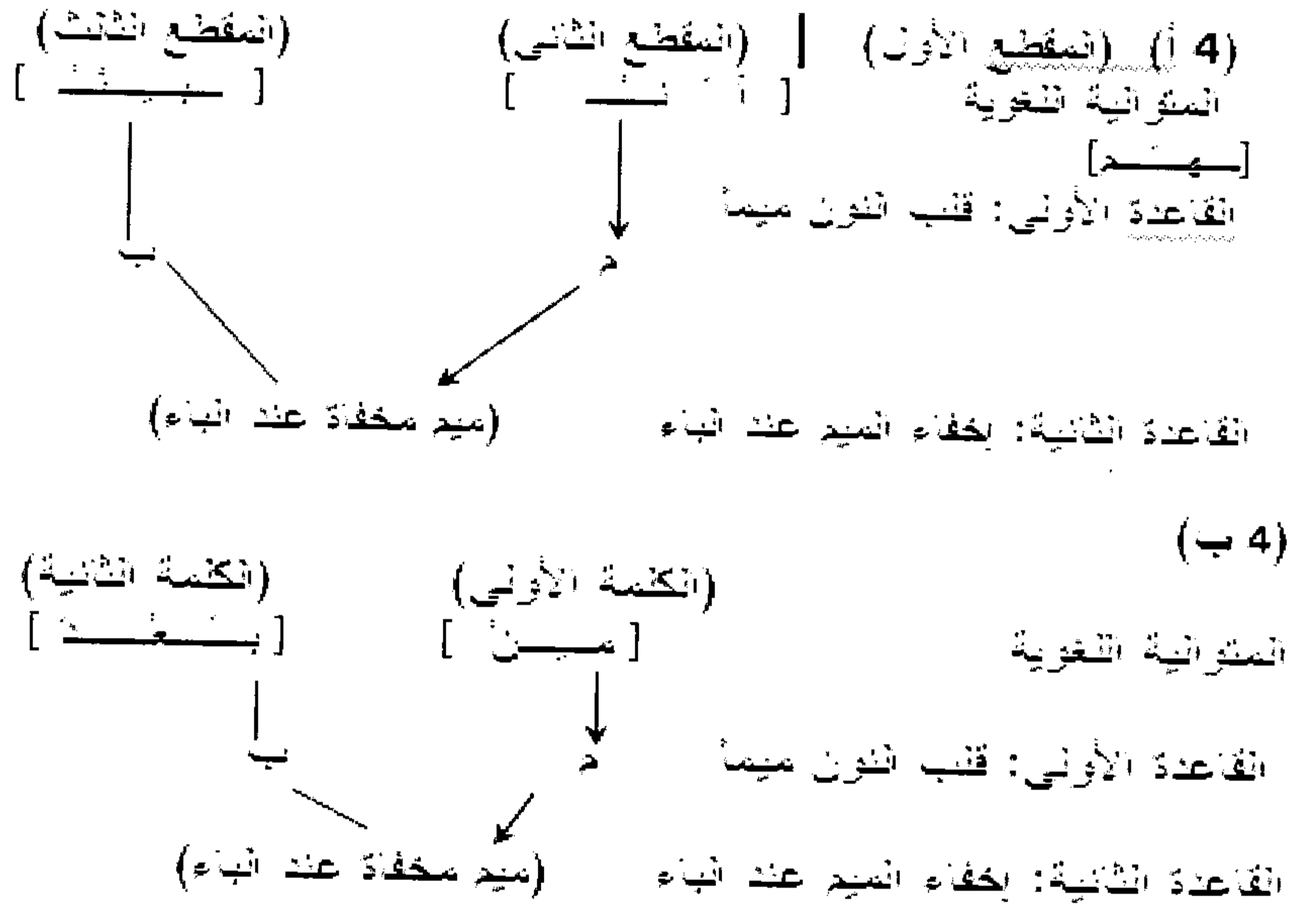

وارتباطاً بما تمت الإشارة إليه في (1) فإن العنصر الصوتي الذي يرد في الموقع الختامي من الوحدة اللغوية يكون أضعف من الحرف الذي يرد في الموقع الاستهلاليّ منها؛ وقد جرى حكم علماء العربية على أن إبدال، أو إخفاء، أو حذف الضعيف أوكد من إبدال، أو إخفاء، أو حذف القوي. وبهذا يتقرر التوافق بين الحكم، والإجراء، والتفسير في الدرس الصوتي العربي القديم في هذا الباب.

3- الحكم الثالث: الثقل والخفة

وهو حكم يربطه العلماء العرب بمسألة حسن التأليف، إذ يجري أصل بناء الألفاظ عندهم على أساس عدم التأليف بين أصوات لغوية تتحقق من مخرج واحد، أو من مخارج متقاربة متدانية. وتبرير ذلك عندهم أن المتكلم يصعب عليه إعمال نفس الجهد العضلي متكرراً في نفس المتوالية الصوتيّة، فيميل إلى تنويع هذا المجهود أثناء العمليات النطقية[1]، وقد تقرر ذلك فيما اعتبره ابن جني علاقة تلازمية بين

1) راجع: محمد الوادي (1997): "مفهوم العلة عند ابن جني في ضوء الصواتة التوليدية". ص: 58.

الاختلاف الصوتي بين الحروف العربية وحسن التأليف فيها بقوله: "إذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف"[1]، اعتمادًا على مذهب في "مزج الحروف بعضها ببعض وما يجوز في ذلك وما يمتنع، وما يَحْسُنُ، وما يَقْبُحُ، وما يَصِحُّ"[2]. وعلى ذلك ذهب العلماء العرب القدماء مذهب ترك الأصل واعتماد الفرع (في التأليف بين الأصوات، وبناء الألفاظ، وصياغة التراكيب...)، إن كان في ذلك انتقال من الثقل إلى الخفة؛ فقد آثروا :

– عُــتُّ	بدل	عُــدْتُ
– مُــدَّثِّــر	بدل	مُــتَّدَثِّــر
– اِزْدَهَــرَ	بدل	اِزْتَهَــرَ
...	...	...

وممّا يرتبط بأصل الخفة والاقتصاد في الجهد العضلي أيضاً، ما صاغه علماء العربية من قيود ضبطوا بها ما يحسن تأليفه ممّا تراكب مستجيباً لشرط الاقتصاد، كقيد "**تباين الأحوال**"[3] الذي ينظر فيما يعرض للأصوات اللغوية المركبة بسبب ما يسند إليها من الحركات والسكون وهي في رتب معينة داخل التركيب.

وغير ذلك كثير في اللغة العربية لا يتّسع المقام لذكر كل التفاصيل منه.

4– الحكم الرابع: عدم مناقضة الحكم للغرض

وهو حكم تنتظم به أحوال تفعيل القواعد اللغوية، وأولويّة تطبيق بعضها دون بعض وقد توافرا في مسار ظاهرة معينة، وطرق تطبيقها على نحو من التزامن، أو التعاقب. فأما أولوية تطبيقها، فهي المستفادة من هذا الحكم الرابع ونمثّل لها بما هو مقرّر في بابي الإلحاق والإدغام في المثال: "جلب"، حيث يكون مجالاً لمسارين لغويين مختلفين: الأول غرض والثاني حكم.

---

1) ابن جني (بدون تاريخ): **الخصائص**. ج: 1، ص: 32. 2

2) ابن جني (1985): **سر صناعة الإعراب**. ج: 2، ص: 811.

3) راجع: السكاكي، أبو يعقوب (1403هـ): **مفتاح العلوم**. ط: 1، ص: 293 وما بعدها.

(5)المكونية اللغوية

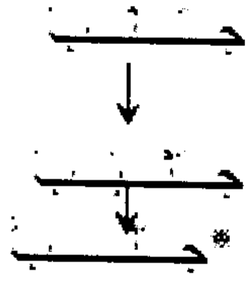

القاعدة 1: إلحاق بناء فعّل ببناء فعّل[1]

* القاعدة 2: إدغام المثلين (الباء في الباء)[2]

لقد تمّ تطبيق قاعدة الإلحاق أولاً (وهي المقصودة في هذا الباب)، لكن نتاجها خلق لنا سياقاً ملائماً لتطبيق قاعدة ثانية هي الإدغام. ولأن تطبيق الإدغام في هذا المقام سيؤدّي إلى إتلاف نتاج تطبيق القاعدة الأولى، فقد رفض العلماء العرب ذلك وقد برروه بمناقضة حكم الإدغام لغرض الإلحاق عند تطبيق القاعدتين على التوالي. وبهذا أخضعوا المسار برمّته لما يمكن أن يصطلح عليه بـــ:"الأولويّة في تطبيق القواعد".

وأما طرق تطبيقها (تزامنياً أو تعاقبياً)، فقد جعلها العلماء العرب منتظمة على نحو يُمَكّنُ من التعبير الصحيح عن المسار العام الذي تتدرج فيه خطوات تفعيلها، واعتباراً لذلك يكون تطبيق القواعد في العربية وفق الترتيب التعاقبي هو المفروض، ويظهر ذلك واضحاً في المثال: "ست" المحولة عن "سدس" بموجب تطبيق تعاقبي إجباري لثلاث قواعد تنتمي – في رأي ابن جني– إلى مسارين مختلفين: يسمى الأول إدغاماً أصغر: "وهو تقريب صوت من صوت وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك"[(1)]، يتمّ بموجبه تقريب السين من الدال بقلبها تاء؛ ويسمى الثاني إدغاماً أكبر، يتحقق في حالة "سدس" بتطبيق قاعدتين مختلفتين، تمثل الأولى عملية قلب الدال تاء (لقربها منها تمهيداً للإدغام)، وتمثل الثانية إدغاماً "للتاء" الأولى في "التاء" الثانية وفق التعاقب التالي :

---

1 ابن جني (1952م): **الخصائص**.ج1 ص: 141.

(6)المتوالية اللغوية

القاعدة 1: تقريب السين من الدال بقلبها تاء

القاعدة 2: قلب الدال تاء لقربها منها

القاعدة 3: إدغام المثلين

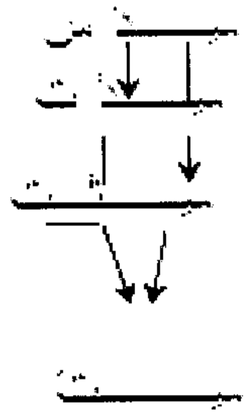

بتقديمنا لتحقيق "سِدْس" على شكل "سِتّ" وفق الترتيب التعاقبي الإجباري في تطبيق القواعد، تُمَثِّلُ القاعدة: 2 –من المسار أعلاه– نتاجاً للقاعدة: 1 وسياقاً ملائماً لتطبيق القاعدة: 3 ولا يمكن اختيار ترتيب غير هذا، كما لا يمكن الوصول إلى القاعدة: 3 دون تطبيق القاعدتين: 1 و2.[1]

تلك إذن هي أهمّ الأحكام التي تأطرت داخلها ثوابت النظر في الوقائع اللغوية العربية (والصوتية منها خاصة): وصفاً وتحليلاً، وفهماً وتقنيناً. ولست تجد باباً في علم العربية لا يعتمدها، وأما الأحكام الأخرى التي ذكرناها في باب "أسس إجرائية التحليل الصوتي العربي القديم" من مثل :

-الوصل والفصل

-التقارب والتباعد

-التناسب

-السهولة في اللفظ والخفة في النطق

فهي أحكام ملحوقة بالأربعة التي فصلنا فيها القول أعلاه، وضعها علماء العربية حتى تتبيّن طرق اشتغال اللغة على نحو مضبوط، وأحوال عامة لا تتناقض أجزاؤها وأطرافها وإن تعدّدت المجالات وتنوعت السياقات. وقد ساعدهم في هذا المسعى ما استخلصوه من مبادئ نظرية أخرى كالقياس والتعليل، وما صاغوه اعتماداً عليهما من طرق استدلالية تربط الفرع بالأصل وترجعه إليه وفق تخريجات يقبلها منطق التفكير (غالباً)، وتنسجم مع مقتضى أحوال الوقائع والظواهر وسياقاتها المختلفة في اللغة.

---

1) للمزيد من التفاصيل في هذا الباب، راجع:بوعناني، مصطفى (1997م): **أنساق الملامح الصوتية: مبادئ التصنيف_الفونيتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي**. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في اللسانيات العربية. ص ص: 169–171.

4- خـــاتمة

لقد حاولنا في هذا العمل إنجاز قراءة داخلية متواضعة للتراث اللغوي العربي القديم، وقد أردنا بيان الأسس الإجرائية التي اعتمدها العلماء العرب القدماء في إقامة التحليل الصرف–صواتي، استناداً إلى الخطوات التي اعتمدوها في وضع القوانين العامة التي ينتظم بها جهازهم النظري التقعيدي للغة العربية بشكل عام، نظرا إلى العلاقة المقررة بينهما على سبيل ارتباط الجزء بالكلّ. كما أردنا تأكيد التوافق بين هذه الأسس ومقتضيات تفعيلها إمبريقياً من خلال تقديم أهمية اعتمادها في المسارات التحليلية لمختلف الظواهر، وفهم أبعادها الصوتيّة مهما تعدّدت وقائعها وسياقاتها.

ولإن كانت رغبتنا في إدراك الجهاز الواصف لعلماء العربية، وفعاليته في فهم خصوصيات اللغة العربية وإدراك أحكام تأليفها واشتغالها، قد تأسست على تمثّل الخلفية الفكرية والمعرفية التي أنتجوا من خلالها هذا الجهاز الواصف؛ فإننا نقرّ بصعوبة هذا المسعى دون الالتزام ببسط القضايا والأحكام كما هي عليه، وتوقع ما يمكن أن تكون عليه وما لا يمكن، مادام الزمن الثقافي الذي أُنْتِجَت فيه هذه المعرفة وهذا العلم ينأى عنّا بكل ثوابته ومتغيراته، وحسبنا في هذا المجهود أجر المجتهد، والله أعلم.

قائمة المصادر والمراجع

ابن جني، أبو الفتح (1952) **الخصائص**. تحقيق : محمد علي النجار. دار الكتاب العربي (بيروت).

ابن جني، أبو الفتح(1985م) **سرّ صناعة الإعراب**. تحقيق: حسن مهداوي. دار القلم (دمشق). ط : 1.

البقلاني، أبو بكر(1954م) **إعجاز القرآن**. تحقيق: السيد أحمد صقر (دار المعارف) مصر. ط : 5.

بوعناني، مصطفى(1997)**أنساق الملامح الصوتية: مبادئ التصنيف_الفونيتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي**. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في اللسانيات العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – ظهر المهراز، فاس. الموسم الجامعي: **1996–1997**.

بوعناني، مصطفى(1999أ) **التمثيل الهندسي للملامح الصوتية العربية ومبادئ المعالجة الفونولوجية التوليدية المتعددة الأبعاد لبعض ظواهر المماثلة والتناغم في اللغة العربية**.أطروحة لنيل الدكتوراه في اللسانيات العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية–ظهر المهراز، فاس. الموسم الجامعي: **1999–2000**

بوعناني، مصطفى(**2004 ب**) التسنين الفونولوجي والمسارات المعرفية للإنجاز اللغوي العربي. مجلة: **الطفولة العربية**،م: **5**، ع:**19**. ص ص: **41–51**.

الجابري، عابد(**1984**) "تكوين العقل العربي".**نقد العقل العربي**:1، المركز الثقافي العربي، ط: **4** (الدار البيضاء).

الجرجاني، عبد القاهر(**1389هـ**) – **دلائل الإعجاز**.(مكتبة القاهرة) القاهرة، ط : **1**.

حسان، تمام (**1979**) **مناهج البحث في اللغة**. دار الثقافة (الدار البيضاء).

السكاكي، أبو يعقوب(**1403هـ**) **مفتاح العلوم**. تحقيق: نعيم زرزور، بيروت، دار الكتب العلمية. ط : **1**.

القيسي، مكي(**1973م**) **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**.تحقيق: أحمد حسن فرحات (دار المعارف للطباعة) دمشق.

محمود، ربيع (**1980م**) الأصوات العربية والقرآن الكريم : منهج دراستها وتعليمها عند مكي بن أبي طالب القيسي. **مجلة كلية اللغة العربية** (الرياض)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ع : **8**، ص ص: **181**–**234**.

الوادي، محمد(**1997م**) مفهوم العلة عند ابن جني في ضوء الصواتة التوليدية. في: **مكانة الأنحاء التقليدية في اللسانيات الحديثة**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية– مكناس. ص ص : **49**–**72**.